الانتخابات والانتقال الديمقراطي:
مقاربة مفاهيمية

Elections and democratic transition:
Conceptual approach

بوداود الطيب - طالب دكتوراه - *
مخبر العلوم السياسية الجديدة
جامعة محمد بوضياف المسيلة الجزائر
tayeb.boudaoud@univ-msila.dz

غربي عزوز - أستاذ-
مخبر العلوم السياسية الجديدة
جامعة محمد بوضياف المسيلة الجزائر
azzouz.gherbi@univ-msila.dz

تاريخ الارسال: 2023/07/15	تاريخ القبول: 2023/12/15	تاريخ النشر: 2024/01/07

ملخص :

تستهدف هذه الدراسة البحث في المضامين المفاهيمية للإنتخابات والإنتقال الديمقراطي ودرجة الارتباط بينهما، حيث تطور الإنتخاب تدريجيا وأصبح يمثل حجر الزاوية في مختلف التحولات السياسية والإصلاحات ذات الصلة، فضلا على أن الانتخابات تعتبرها ادبيات اغلب الدراسات أحد الآليات الفعالة في مسار الانتقال الديمقراطي، الذي شكل هو الآخر موضوعا خصبا للبحث والمناقشة بالنسبة للكثير من الدارسين الذين لطالما ربطوا عمليات الانتقال الديمقراطي بمدى نجاعة ومصداقية الانتخابات، فكلما كان الفعل الانتخابي مبني على النزاهة والشفافية والحرية، كان ذلك بمثابة الجسر السليم نحو الواجهة الديمقراطية، والعكس صحيح، اي كلما افتقر المسار الانتخابي لقيم ومضامين الحرية والنزاهة والمصداقية كان جسر الانتقال الديمقراطي اكثر هشاشة وأقرب الى الفشل منه الى النجاح .

الكلمات المفتاحية: الانتخابات؛ الانتقال الديمقراطي؛ الفعل الانتخابي؛ التحولات السياسية.

***المؤلف المرسل : بوداود الطيب**

Abstract:

This study aims to investigate the conceptual contents of elections and democratic transition and the degree of association between them, where election as an act gradually developed and became the cornerstone of

various political transformations and related reforms, in addition to the fact that elections are considered by the literature of most studies as one of the effective mechanisms in the path of democratic transition, which also formed A fertile topic for research and discussion for many scholars who have always linked the democratic transition processes to the extent of the effectiveness and credibility of the elections. The more the electoral act is based on integrity, transparency and freedom, the more it serves as the proper bridge towards the democratic interface, and vice versa, that is, the more the electoral process lacks the values and contents of freedom and integrity. The bridge of the democratic transition was more fragile and closer to failure than to success.

Keywords: elections; democratic transition; electoral act; political transformations.

مقدمة:

اكتسب مفهوم الانتخابات والانتقال الديمقراطي بما يحملانه من مضامين اهتماما كبيرا لدى الباحثين، وبخاصة في ظل ظهور ما اصبح يعرف بموجات الانتقال الديمقراطي، حيث الاولى منها شهدتها دول عديدة مطلع سبعينيات القرن الماضي تزامنا وسقوط نظام فرانكو في اسبانيا وسالا زار في البرتغال ،وعودة النظام الديمقراطي إلى اليونان وتركيا، فضلا عن التغيرات السياسية والديمقراطية التي شهدتها دول من أمريكا اللاتينية وآسيا في الثمانينيات.

وكذلك موجة الاحتجاجات أو بما يسمى اندلاع الثورات الشعبية، في دول شرق أوروبا وموجات القرن الواحد والعشرين كتلك التي سميت بالثورات الملونة أو الثورات الانتخابية ، والحراك الشعبي بعدد من البلدان العربية وفي مقدمتها بلدان شمال افريقيا وذلك في العقد الثاني من القرن الحالي فكل هذا الزخم الشعبي وتراكماته كانت تستهدف الاصلاح السياسي وتجسيد آليات الانتقال الديمقراطي بوابتة مسار انتخابي نظيف وذا مصداقية قائم على قيم ومضامين ذات ابعاد حضارية تحترم فيها اختيارات وإرادة الشعوب، انتخابات يتجسد من خلالها الانتقال الديمقراطي .

وبناء على العلاقة الموجودة بين الانتخابات والانتقال الديمقراطي لم يعد الحديث عن الانتخابات في مختلف الدول والمنظمات الدولية وفي مقدمتها الامم المتحدة ، ذو جدوى اذا لم تكن لها القدرة على التأثير في مسارات التحولات السياسية ولم تقترن بالمشاركة الواسعة والفعالة للمواطنين في اختيار من يمثلهم ، طواعية وبرضاهم ، وتبعا لهذه العلاقة وأهميتها تلتقي جل الدراسات والأبحاث عند فكرة أنه لا يمكن الفصل بين

الانتخابات والممارسة الديمقراطية ، فهما وجهان لعملة واحدة تتجسد من خلال الطابع الديمقراطي للنظام السياسي الذي يقبل عملية التداول السلمي على السلطة .

وعلى هذا الأساس وبناء على ما سبق يمكن طرح الاشكالية التالية : اذا كانت العلاقة بين الانتخابات والانتقال الديمقراطي في بعدها التفاعلي تكتسي هذه الأهمية ماهي حدود قدرة الانتخابات على تحقيق الانتقال الديمقراطي ؟

ولمعالجة هذه الاشكالية وما قد يرتبط بها من تساؤلات ارتأينا اعتماد مقاربة منهجية تعتمد على المنهج الوصفي التحليلي وعلى ضوء العناصر التالية:

- الانتخابات :المفهوم ..الأبعاد والقيم.
- الانتقال الديمقراطي: المفهوم ..الأبعاد والقيم.
- الانتخابات والانتقال الديمقراطي : طبيعة العلاقة.

المبحث الاول: الانتخابات : المفهوم ..الابعاد والقيم

لقد اخذت الانتخابات كمفهوم وفعل حيزا كبيرا من الدراسات التي انكبت لأجل ضبط وتحديد مفهوم الانتخابات ومناقشة الابعاد والقيم التي تنطوي عليها الانتخابات، ولتفكيك هذا العنصر ارتأينا الاعتماد على عنصرين اساسين ،العنصر الاول يخص تحديد وضبط مفهوم الانتخابات ،والعنصر الثاني نحاول فيه ابراز ابعاد وقيم الانتخابات.

أولا. مفهوم الانتخابات:

وضمن حركية المجتمعات البشرية وتدافعها عبر التاريخ مصداقا لقولة تعالى:(ولو لا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الارض)[1] ، تولدت فكرة الانتخاب ، اودعنا لنقول اهتدى الناس إلى آلية اسناد السلطة او اختيار الحاكم او من ينوب عنهم في شؤونهم العامة، حتى وان انطلقت الفكرة بسيطة فإن التاريخ يشهد على أن الفكر الانساني وتراكماته ساهم في تطوير وترسيخ هذه الآلية واعتبرها الطريقة المثلي لإسناد السلطة كحل للمعادلة من يحكم ؟ ومن يحكم ؟ من يحكم - أي كيف يتم اختيار الحاكم ،ومن يحكم - اي رضا الاخرين بهذا الحاكم او السلطة التي توكل لها عملية ادارة شؤون المواطنين .

فالانتخاب: فيما ذهب اليه **عبد المؤمن عبد الوهاب** في كتابه "**النظام الانتخابي في التجربة الدستورية الجزائرية** "يعتبر احد إفرازات الحياة المشتركة للمجتمعات البشرية ، هذه الحياة ترتبت عنها صراعات مريرة وعنيفة، سببها تضارب مصالح الافراد واختلاف تطلعاتهم وخاصة مراكزهم في المجتمع بين حاكم، ومحكوم[2]

ولقد اختلف الباحثون في الاحاطة بمفهوم الانتخاب والوقوف عند تعريف معين، وهذا يرجع إلى اختلاف مشاربهم الفكرية والمعرفية، وسياقاتهم التاريخية والثقافية
وعلى هذا الأساس نجد كم من التعاريف ومنها: أن الانتخاب يعني الطريقة التي يعطي من خلالها الناخب للمنتخب وكالة ليتكلم ويتصرف باسمه، او قيام المواطنين الناخبين باختيار مجموعة من يمثلهم، يتمتعون بالكفاءة والقدرة على ادارة الشأن المحلي والوطني المرتبط بمصالح المواطنين، ويتم عن طريق التصويت. [3]

وفي القاموس السياسي عرف **احمد عطية الله** الانتخاب على انه اختيار شخص بين عدد من المترشحين ليكون نائبا يمثل الجماعة التي ينتمي اليها[4]

وضمن الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية "عربي - انجليزي " عرفت الانتخابات"**Elections**" بأنها المظهر الرئيسي للمشاركة السياسية من قبل الشعب لاختيار ممثليهم في المجالس المختلفة عن طريق التصويت ،وهي الطريقة الوحيدة لتنفيذ الديمقراطية الليبرالية التمثيلية في ظل تزايد اعداد السكان وعدم امكانية تطبيق الاجتماع الكامل لأفراد الشعب ومنها:الانتخابات الدائمة "**maintaining Elections** " وتقوم الانتخابات على فكرة الاصوات العامة "**Normal vote**" وهي التي يفوز بها الحزب الذي يحصل على اكبر عدد من الاصوات العادية. [5]

ويعرف **فيليب برو** الانتخاب على انه الكيفية التي تهدف إلى اضفاء الطابع الشرعي على السلطات الحكومية. [6]

اما **صلاح الدين فوزي** فقد عرف الانتخاب على انه الاجراء الذي به يعبر المواطنين عن ارادتهم ورغبتهم في اختيار حكامهم ونوابهم البرلمانيين من بين عدة مترشحين.

وفي الفقه الفرنسي عرف الانتخاب على انه ممارسة حق الاختيار ، على نحو تتسابق فيه الارادات المؤهلة لتلك الممارسة، كما يأخذ الانتخاب الوجه السياسي ايضا الذي يعبر من خلاله الناخبين عن السيادة الوطنية، ويشمل الانتخاب السياسي انتخاب رئيس الدولة والانتخابات التشريعية والاستفتاء، وقد قضى المجلس الدستوري في فرنسا سنة 1982 على أن الانتخاب السياسي ينسحب كذلك على الانتخابات البلدية. [7]

وعرف **جاك لارقو** الانتخاب على اساس انه تعبير المواطنين عن أرائهم واختياراتهم السياسية، وهو مصدر لشرعية السلطة، **أما جون بول جاكي** فعرفها على انها الطريقة الديمقراطية لتعيين الحكام، في حين اعتبرها مارسال بريلوت تسابق في الارادات المؤهلة قانونا من اجل القيام بعملية تعيين الحكام، ويقول **اندريه هوريو** الانتخاب هو الكيفية

التي يختار بها المواطنون الافراد الذين يمثلونهم والذين يستطيعون بالطبع ممارسة الحكم بتطبيق السياسة المفضلة لدى ناخبيهم.[8]

وفي كتابه "**الانتخابات ضمانات حريتها ونزاهتها - دراسة مقارنة** "، توقف **سعد مظلوم العبدلي** عند عدة تعاريف، مشيرا إلى ان بعض الفقهاء ركزوا على الناحية الاجرائية في الانتخاب، فعرفوه على انه مجموعة من الاجراءات والتصرفات القانونية متعددة الاطراف والمراحل يخضع بمقتضاها تحديد الهيئات الحاكمة العليا في الدولة بموافقة ورضا المحكومين اصحاب السلطة الحقيقية في المجتمع ، فيما ذهب غالبية فقهاء القانون الدستوري إلى تعريف الانتخاب تعريفات تنصب كلها حول كونه أداة لتداول السلطة سلميا وتجسيدا لحق المشاركة في الحياة السياسية وذلك بالقول إن الانتخاب هو الوسيلة الاساسية والوحيدة لإسناد السلطة في النظم الديمقراطية المعاصرة من ناحية ولتحقيق حق المشاركة في الحياة السياسية من جانب افراد الشعب من ناحية اخرى.[9]
وهناك من اعتبر الانتخابات احدى مظاهر النظام الديمقراطي ،إذ لا ديمقراطية من دون انتخابات وتداول سلمي للسلطة وتعددية ومساواة واحترام الحقوق و الحريات ،فتلكم مؤشرات على وجود النظام الديمقراطي.[10]

وفي ظل ما فرضته الدراسات الأكاديمية من ضرورة التعريف والإحاطة بمفهوم الانتخابات وتطورها وأشكالها ومكانتها في النظم السياسية، فان النقاشات الراهنة والأبحاث المتقدمة ،اصبحت تتناول الانتخاب كحق من حقوق المواطن من خلاله يعبر عن أرائه بحرية في اختيار من يمثله وينوب عنه في المؤسسات المنتخبة.

وعلى هذا الاساس جاءت جل الابحاث لتعزز مفهوم الانتخاب وترسخه كحجر زاوية في البناء الديمقراطي والتداول السلمي على السلطة وإدارة شؤون الحكم مع الانفتاح على المشاركة الواسعة والفعالة للمواطنين في صناعة القرار ورسم السياسات محليا ووطنيا ، ولقد اثبتت التجارب مدى الاضرار التي تسببت فيها حكومات قامت بغير ارادة شعوبها. [11]
ونستنتج مما سبق أن مفهوم الانتخابات اخذ جانبا مهما من البحث والمتابعة من قبل الكثير من الدارسين، كل حسب مشربه الثقافي والاجتماعي ومختلف الظروف والسياقات التي تولد في خضمها تعريف مفهوم الانتخابات، وعليه فإنه من الصعب الحصول على تعريف مانع جامع كون العملية الانتخابية على ترابط واحد مع العديد من المجالات في المجتمع، كما أن الرؤى إلى مفهوم الانتخابات تختلف وتتباين باختلاف المشارب الفكرية والفقهية والأيديولوجيات والتطبيقات، ومع ذلك يمكن الاخذ من التعريفات السابقة

تعريفا نعتقد بأنه اجرائي يستوفي جملة من القيم والأبعاد التي تستهدفها الانتخابات كفعل وممارسة.

ويمكن القول بأن الانتخابات ستظل هي الوسيلة الاساسية والمثلى والحضارية لإسناد وتداول السلطة سلميا وتعزيز الممارسة الديمقراطية بناء على المشاركة الواسعة والفعالة للمواطنين في اختيار بحرية وطواعية من ينوب عنهم ويمثلهم على مستوى المؤسسات المنتخبة لإدارة شؤون الحكم وصناعة القرار ورسم السياسات، اختيار منطلقه الوعي بأهمية دور الاشخاص الذين يتم انتخابهم واختيارهم، دور يتحدد بناء على الكفاءة والجدارة.

ثانيا. الانتخابات: الابعاد والقيم:

ان الانتخابات بهذه المعاني والأبعاد التي حملتها التعاريف السابقة ، تكشف لنا عن جملة من الابعاد وقيم ومضامين نذكر منها:

- بأنها من الاساليب السلمية في اسناد السلطة وتداولها والتنافس بين المترشحين
- آلية تسمح بمشاركة المواطنين في اختيار من يمثلهم وينوب عنهم في ادارة شؤون الحكم
- تعبر عن سلوك حضاري يمنح الفرصة امام الجميع للتعبير عن افكارهم
- الانتخابات عامل يقوي اسباب الاستقرار السياسي ويحقق التنمية ويقوض بؤر النزاعات
- الانتخابات الية من اليات الممارسة الديمقراطية

وفي سياق متصل لخص **عبد النور ناجي** في كتابه "**المدخل إلى علم السياسة** " قيم وأبعاد الانتخابات في النقاط التالية :[12]

- **الشرعية**: فالانتخابات تعطي للهيئة المنتخبة الشرعية لممارسة السلطة ،وحق اصدار التشريعات والقوانين التي تراها ضرورية لتنظيم حياة المجتمع .
- **توفر المشاركة**: حيث الانتخابات تتيح الفرصة أمام اكبر نسبة من المواطنين لممارسة السلطة السياسية .
- **حرية الاختيار**: وتعني أن الانتخابات تعطي فرصة للمواطنين لاختيار من يرونه اهلا لإدارة الشأن العام ،وتمثيلهم بما يتماشى وتطلعاتهم .
- **المراقبة والمتابعة**: تمكين المواطنين من مراقبة ومتابعة الهيئات المنتخبة وفي نفس المنوال هناك من يشير الى أن الانتخابات تعد:[13]
- الاداة والوسيلة الرئيسية لضمان التمثيل في أي مجتمع ديمقراطي
- آلية اساسية (إلى جانب آليات اخرى) تجسد الديمقراطية الحقيقية

- تعبر عن سيادة الشعب
- أداة لقياس درجة ولاء وقبول الشعب لجهة حزبية معينة او لبرنامج معين
- الية رئيسية ضمن الممارسة الديمقراطية
- القاعدة الشرعية الوحيدة للتنافس على السلطة وإدارتها

كما أن الانتخابات دعامة اساسية لنظام الحكم الديمقراطي، ووسيلة للمشاركة في تكوين حكومة، تستمد وجودها من السلطة، واستمراريتها من استنادها إلى الارادة الشعبية، ومنه يظهر الانتخاب كوسيلة للاتصال بين الحكام والمحكومين، بين جهة اصدار القرارات السياسية والمنفذين، اذ هو التنظيم القانوني لمبدأ مشروعية ممارسة السلطة باسم الشعب، والذي من خلاله تتنافس الاحزاب السياسية من اجل الحصول على التأييد الشعبي لها .[14]

وتعتبر الانتخابات الاداة التي تسمح بإسهام الشعب في صنع القرار السياسي بما يتفق والنظم المعاصرة، كما أن الانتخابات تتيح للناخب ان يؤيد أو يرفض سياسة معينة، فضلا عن ذلك تقترب الانتخابات من الاستفتاء الشعبي على شخص معين لان الناخب لا يختار احد ممثليه بل يؤيد ويصادق على مجموعة من الحكام الذين يتقدمون طالبين بصمته على ترشيحهم، وعلى هذا الاساس يجب ان تحلل الانتخابات على انها اتصال تواصل[15]

وترسخت قيم وأبعاد الانتخابات وتعاظم دورها في بناء استقرار الدول والمجتمعات بمرور الزمن، حيث لم يعد بمقدور أي نظام سياسي في عالمنا اليوم، ديمقراطيا كان أو شموليا، تجاوزها حتى وإن لم تحقق بعض اهدافها على ارض الواقع أو لم ترض المعارضة والقوى المتنافسة على الحكم، فالانتخابات تجربة انسانية راسخة ضمن سلم قيم الديمقراطية ووسيلة سياسية لا مناص منها، وهناك اجماع عليها على أنها القاعدة الشرعية لإسناد وتدال السلطة.

وتماشيا مع ما تكتسيه الانتخابات من قيم وأبعاد ظلت كتابات الباحثين ترافقها تساؤلات عديدة تصب جميعها في مصب واحد منطلقه السؤال التالي: لماذا تنظم الانتخابات ؟ وبمعنى آخر ماهي الأهداف التي يراد تحقيقها من الانتخابات كفعل وممارسة؟

الاجابة عن هذه الاسئلة يمكن القول بأنها تتجسد في مضامين وجزئيات العنصر الثاني من هذه الدراسة.

المبحث الثاني: الإنتقال الديمقراطي: المفهوم.. الأبعاد والقيم:

لقد شكل مفهوم الانتقال الديمقراطي احد المحاور الاساسية ضمن سياقات البحث التي تناولت قضية او فكرة الانتقال الى الديمقراطية عبر الكثير من دول العالم ولا تزال الى غاية اليوم من الموضوعات التي تستقطب الدارسين في ظل موجات الانتقال المتلاحقة ويمكن مناقشة هذا العنصر من خلال زاويتين ، الزاوية الاولى تتعلق بمفهوم الانتقال الديمقراطي والزاوية الثانية تخص قيم وأبعاد الانتقال الديمقراطي .

أولا. مفهوم الانتقال الديمقراطي:

ان مفهوم الانتقال الديمقراطي يشير في أوسع معانيه إلى العمليات والتفاعلات المرتبطة بالانتقال أو التحول من صيغة نظام حكم غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي، فالانتقال الديمقراطي معادلة سياسية ودستورية تقترن عضوياً بسيرورات النسق السياسي والاجتماعي لتجربة معينة وهي بصدد تغيير تنظيمها القديم إلى الجديد، فالانتقال يعد بمثابة تطوّر لحركة عضوية، لذا قيل عن الانتقال الديمقراطي بأنه مسلسل يروم توقيف القواعد الأوتوقراطية وتعويضها بأخرى ديمقراطية، فالانتقال مرحلة بين نظامين متباينين ينبنيان على منطقين مختلفين يتأسسان على تفكيك البنيات القائمة وإعادة تركيبهما.[16]

ففكرة الانتقال الديمقراطي تعني التغيير الجذري لعلاقات السلطة في المجال السياسي ولعلاقات التراتب في الحقل الاجتماعي[17] .

ويعرف **أندريان تشارلز** - Andrian Charles الانتقال الديمقراطي "بأنَّه التغييرات الحاصلة في النظام السياسي سواء عميقة وسطحية ، وكل ما يحدثه الانتقال الديمقراطي في الإيديولوجيات المجتمعة وفي طبيعة التفكير،.. مما يولد في كثير من الحالات أنظمة هجينة بين ما كان في النظام القديم وما تأسس في النظام الجديد.[18]

وعرّف "**آلان تورين** – Alain Touraine" الانتقال الديمقراطي بأنه: " عملية متدرجة تتبلور في سياق علاقة الدولة بالمجتمع بعد صراع سياسي قد يطول أمده ، في حين اعتبر " **فيليب شميتر** Flip Chmitter" بأن الانتقال الديمقراطي هو: "مجموعة من مراحل تطوّر المجتمع الذي يخضع إلى أحداث متكررة والتطورات فجائية غير متوقعة تجعل الدولة تقبل حلول اضطرارية"[19]

كما يعني الانتقال الديمقراطي المرور من مرحلة الى اخرى عبر اعتماد اسلوب جديد في ادارة الشأن العام ..من الحزب الواحد والمركزية الديمقراطية الى اعتماد

التعددية الحزبية والديمقراطية.[20] ، ويرى **صموئيل هنتنجتون** ان الانتقال هو اختزال الممر بين مرحلتين: مرحلة الاستبداد ومرحلة تأسيس السلطة الديمقراطية ،وان عملية الانتقال الى تأسيس سلطة ديمقراطية تفرض على الحكام ان يتخذوا نماذج مختلة من الحواجز والعوائق التي تحول دون التحرك نحوها ،ومن العوائق نجد مستوى النمو الاقتصادي ،حيث ينتصب الفقر حاجزا امام التحول الديمقراطي[21] .

أما **حسنين توفيق ابراهيم** فيرى ان:" مفهوم الانتقال الديمقراطي يشير في اوسع معانيه الى العمليات والتفاعلات المرتبطة بالانتقال او التحول من صيغة نظام حكم غير ديمقراطي الى صيغة نظام حكم ديمقراطي وبناء علي ذلك فان مفهوم "الانتقال الديمقراطي" يشير من الناحية النظرية الى مرحلة وسيطة يتم خلالها تفكيك النظام غير الديمقراطي او انهياره ،وبناء نظام ديمقراطي جديد[22].

ويعرف الانتقال الديمقراطي كذلك على انه مجموعة العمليات (Processes) التي تحقق انتقال نظام سياسي من الحكم السلطوي الى الحكم الديمقراطي .ويتضمن هذا التعريف بعدين اساسيين :ثقافيا ومؤسسيا .اما البعد الثقافي فيشير الى تعميق مبدا المواطنة، وجوهرا المساواة في الحقوق والحريات والواجبات ،اما البعد المؤسسي فانه يشير الى تضمين ممارسات التعددية الحزبية والتنافسية المؤسسية في الجسد السياسي، ويشمل ذلك تعديلات دستورية تنظيمية وإعادة توزيع لموارد السلطة والنفوذ في المجتمع، وتوسيع دائرة المشاركة، وبروز مراكز سياسية واجتماعية تتمتع بدرجة عالية من الاستقلال. [23]

وبالنسبة **لأودونيل** و**شومبيتر** فالانتقال الديمقراطي هو المرحلة الفاصلة بين نظام سياسي وآخر، وأثناء عملية الانتقال أو في أعقابها يتم تدعيم النظام الجديد ، وتنتهي هذه العملية في اللحظة التي يجري فيها اكتمال تأسيس النظام الجديد، وعمليات الانتقال الديمقراطي لا تحسم دائماً الشكل النهائي لنظام الحكم حيث توجد ثلاثة نماذج من الانتقال الديمقراطي، الانتقال عن طريق انتخابات نزيهة، الانتقال عبر إصلاحات اقتصادية، الانتقال عبر آليات أخري.[24].

ويتحدث "**دانكوارت رستو**" عن شرط إدارة مرحلة الانتقال الديمقراطي ، بوصفها حامل لميكانيزمات وآليات التأسيس لمرحلة مغايرة تماما لما قبلها ومفتوحة على احتمالات النكوص أو التقدم في اتجاه تأسيس دولة الحل السياسي الدائم. بالعودة إلى الشرط الرئيسي الذي تتطلبه إدارة هذه المرحلة ، فإن **رستو** يطرح ما يسميه بـ"الوحدة الوطنية".

هذه الوحدة هي التي تجمع بين مختلف ألوان الطيف السياسي المهتم والمتفاعل مع مرحلة الانتقال الديمقراطي والمنشغل بتأسيس قواعد سياسية واقتصادية جديدة لدولة ثارت أو انتفضت على حكامها.[25]

وضمن برنامج الامم المتحدة الانمائي وتحديدا في موضوع مسارات التحول فإن عملية الانتقال الى الديمقراطية في كافة بلدان العالم تتسم بدرجة كبيرة من التعقيد من ناحية ، وبتعدد مساراتها والاختلاف البين في نتائجها ،من ناحية اخرى ،ويعتمد ذلك الى حد كبير على مستوى التطور الاجتماعي – الاقتصادي في البلد المعني ، وعلى الظروف الاقليمية والعالمية السائدة في اللحظة التاريخية التي يحدث فيها هذا الانتقال. [26]

ولما كانت مرحلة الانتقال الديمقراطي اكثر خطورة في عملية التحول الى النظام الديمقراطي نظرا لإمكانية تعرض النظام فيها للانتكاسات، حيث ان هذه المرحلة تكون ذات طبيعة مختلطة تتعايش فيها مؤسسات النظام القديم والحديث، ويشارك كل ذوي الاتجاهات السلطوية والديمقراطية في السلطة عن طريق الصراع او الاتفاق، وفي اطار هذه المرحلة الحساسة تتم صياغة اساليب وقواعد حل الصراعات بطرق سلمية وتنتهي مع وضع دستور ديمقراطي وعقد انتخابات حرة وتوسع نطاق المشاركة السياسية.[27]

وإجمالا يمكن القول ان الانتقال الديمقراطي مرحلة حساسة وخطيرة في ان واحد، حساسة كون انها تشكل الزمن الفاصل بين مرحلتين مختلفتين في نظام الحكم والقيم والمضامين السياسية والقواعد المجتمعية ،وخطيرة لأنه في حال فشل مرحلة الانتقال الى الديمقراطية وانتكاستها قد تؤدي الى نشوب صراعات وحروب اهلية ، وبالإمكان في حالة الفشل ايضا ان يعزز ذلك المنظومة السياسية القديمة وتثبيت حكمها اكثر مما مضى، من خلال الارتكاز على فواعلها المكرسة بطبيعة الحال للأحادية والانفرادية في صناعة القرار وتسيير الشأن العام .وعلى هذا الاساس تتجلى الاهمية التي تكتسيها التوافقات واعتماد معادلة " **تنازل في تنازل** " ضمن اطار عام يلتقي فيه جميع الفاعلين بعيدا عن الافكار الاقصائية وتضخم الأنا، التي لطالما اخلت بالأسباب الداعمة للانتقال الديمقراطي وميكانيزماته .

ثانيا. الانتقال الديمقراطي: الأبعاد والقيم:

على ضوء ما قدم من تعريفات للانتقال الديمقراطي يمكن استنتاج جملة من الابعاد والقيم التي ينطوي عليها الانتقال الديمقراطي كفعل وممارسة نذكر منها :

- الانتقال من نظام سياسي مغلق الى نظام سياسي منفتح

- التحول من نظام حكم غير ديمقراطي الى نظام حكم ديمقراطي
- تفكيك القيم القائمة على النظرة الاحادية لتسيير شؤون الحكم والانفراد بالسلطة وصناعة القرار
- الانتقال من الفكرة الواحدة في ادارة الحكم الى تنوع الافكار وتكاملها

كما اشار عبد العظيم محمود حنفي ، في الاطار نفسه إلى :

- تعميق مبدأ المواطنة وجوهر المساواة في الحقوق والحريات والواجبات
- الانتقال الى التعددية الحزبية والتنافسية المؤسسية في الجسد السياسي
- يستهدف بناءات دستورية توافقية
- اعادة التوزيع لموارد السلطة والنفوذ في المجتمع
- توسيع دائرة المشاركة
- بروز مراكز سياسية واجتماعية تتمتع بدرجة عالية من الاستقلال.[28]
- افساح المجال امام كافة الطاقات للتعبير عن نفسها والكشف عن القدرات التي تتمتع بها اذا تعلق الامر بالمساهمة في مجال التنمية بكل ابعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية .
- تفكيك المخلفات والتراكمات السلبية السابقة ومقدرة على التجاوب مع مختلف مكونات المشهد السياسي

وفي ظل ابراز هذه القيم والإبعاد يبقى الانتقال الديمقراطي مرتبط بالوجه الاخر المتمثل في الانتخابات ، فالانتخابات والانتقال الديمقراطي وجهان لعملة واحدة هي نظام سياسي ديمقراطي قائم على التعددية السياسية وقبول الرأي الآخر، فالانتقال الديمقراطي بحسب فؤاد علوان يشير في معناه الواسع الى العمليات والتفاعلات المرتبطة بالانتقال أو التحول من نظام حطم غير ديمقراطي الى نظام حكم ديمقراطي وهذا الامر يحتاج الى اليات عمل قادرة على بلوغ عتبة الاصلاح والتغيير ابرزها الانتخابات التي تعد مفتاحا للاستقرار السياسي والاجتماعي والية قادرة على ضمان التداول السلمي على السلطة.29

هذا يجرنا الى نقطة جوهرية تتجلى في الترابط بين الانتخابات والانتقال الديمقراطي فهناك علاقة تعكس حقيقة حدود التأثير والتأثر بين الانتخابات والانتقال الديمقراطي ،وهذا يضعنا أمام مسالة جوهرية في هذه العلاقة وتتعلق بقدرة العملية الانتخابية على احداث انتقال ديمقراطي ينهي مرحلة سياسية عنوانها الانفراد بالسلطة والاستبداد بالرأي وممارسة الإقصاء .

المبحث الثالث: الإنتخابات والإنتقال الديمقراطي : طبيعة العلاقة

تشير جل الدراسات بأنه لا معنى للعملية الانتخابية اذا لم تسهم في تحقيق الانتقال الديمقراطي ولا حديث عن عملية انتقال ديمقراطي ،اذا لم يسبق ذلك اجراء انتخابات تتوفر على معايير النزاهة والحرية والشفافية، مما يعني ضرورة توفر متطلبات تدعم بفاعلية العمليات الانتخابية ، لأنه و برأي **فؤاد علوان** لا يمكن الحديث عن وجود تحول ديمقراطي بدون وجود انتخابات حرة ونزيهة ،تتسم بقدر عال من الشفافية وتضمن فرصا متكافئة لكل الاطراف المتنافسة للوصول الى السلطة.[30]

ولكن يتضح ان اجراء انتخابات بالمعايير المشار اليها يتطلب توفر ظروف معينة ومناخ سياسي يساعد على تجاوز الظروف والأسباب المعرقلة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة، لأنه لا يمكن الحديث عن انتخابات بمعزل عن وجود نظام ديمقراطي يتيح اكبر مجال للمشاركة السياسية، ويضمن ان تكون الانتخابات آلية التعبير عن السيادة الشعبية.[31] وقد ذكرت الدراسة التي قدمها فؤاد اعلون مجموعة الآليات التي بإمكانها اتاحة الفرصة أمام اجراء انتخابات حقيقية تضمن القدر الكافي من الاسباب التي تدفع في اتجاه الانتقال الديمقراطي هي:[32]

- **دستور توافقي حقيقي**: تشكل الأسس الدستورية التي تنظم عمل مؤسسات الدولة وتمنحها الشرعية على رأس الاولويات التي يجب تقديمها على الانتخابات خلال عملية البناء الديمقراطي، فلابد من وجود قانون مسبق او عقد اجتماعي يحدد العلاقة بين الحاكم والمحكوم ويعتبر بمثابة اللبنة الاساسية في اي عملية تنافسية

- **نظام انتخابي عادل وملائم**: يعتبر النظام الانتخابي مؤشر هاما لقياس إرادة الاصلاح السياسي في الديمقراطيات الحديثة. ويمكن القول أن توفر نظام انتخابي يعمل على تحقيق تمثيل عادل لكافة مراكز القوى داخل المجتمع، يعد امرا اساسيا لضمان الفاعلية الوظيفية للانتخابات التي في ظلها تتجسد اسباب الانتقال الديمقراطي .

- **سلطة قضائية مستقلة**: يعد توفر سلطة قضائية نزيهة احد الشروط الاساسية الواجب توفرها قبل مباشرة العمليات الانتخابية ،لما تتمتع به من استقلالية وحيادية عن بقية السلطات، فعدم تحقق ذلك لايضمن اجراء انتخابات ذات بعد ديمقراطي تو تساهم في تحقيق التحول الساسي والاصلاح بمعناه الاوسع

- **مجتمع مدني قوي**: يعد وحوج مجتمع مدي قوي وفاعل من بين الاليات التي تسهم في إنجاح عملية الانتقال الديمقراطي وضمان تنظيم انتخابات ديمقراطية تدعم حقيقة البناء الديمقراطي

وفي ضوء ما سبق ذكره يمكن القول ان البيئة السياسية والاجتماعية والقانونية السليمة وكل ما له صلة باليات العمل الديمقراطي الواجب توفرها قبل تنظيم العمليات الانتخابية والاستفتائية مهمة جدا لنجاح العلاقة بين الانتخابات والانتقال الديمقراطي ،فالمناخ والبيئة التي تسبق الفعل الانتخابي هي المحدد لمدى قدرة العملية الانتخابية على تحقيق الانتقال الديمقراطي .

الخاتمة:

في ختام هذه الورقة البحثية وعلى ضوء الاهمية التي يحتلها الموضوع، فانه يمكن الاشارة الى الاستنتاجات التالية:

- لقد شكلت الانتخابات كفعل وممارسة في تاريخ الدول احد اكبر الآليات الفعالة صناعة التحولات السياسية والإصلاح والتغيير فضلا على انها احد الادوات السلمية التي جنحت اليها الشعوب والأمم لإدارة الحكم وتسيير الشأن العام ، كما كان الاهتداء الى الانتخابات فرصة للتقليل من النزاعات حول الحكم ووفرت الاسباب المؤدية الى السلام في الكثير من الدول التي شهدت صراعات مسلحة ، ان في الانتخابات مجال مناسب لحماية حقوق الانسان وحفظ الارواح البشرية بسبب الاقتتال على الحكم

- ويعد الانتقال الديمقراطي كذلك فرصة سانحة امام الشعوب والدول للانتقال من وضع سياسي مغلق الى وضع سياسي منفتح قائم على التعددية وتنوع الافكار والتنافس السلمي على السلطة، ان في الانتقال الديمقراطي مجال واسع لاستيعاب كافة الطاقات والقدرات لمساهمتها في التنمية بكل ابعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والإنسانية

- وتمثل الانتخابات الآلية الرئيسية في عملية الانتقال الديمقراطي ،لكن نجاح العملية الانتخابية مرهون بمدى سلامتها ومدلولاتها المتمثلة في النزاهة والحرية والشفافية ،لان الانتقال الديمقراطي مرتبط ايضا بما تبنى عليه الانتخابات من معايير.

- ان نجاح الانتقال الديمقراطي متوقف على مدى احتكام الانتخابات الى القانون العادل الذي يوفر فرصا متكافئة امام المتنافسين لأجل الوصول الى السلطة . فالمساومة او التفاوض بين السلطة والمعارضة يشكل احد مداخل الانتقال الديمقراطي ويمنح

الفرصة كاملة للحديث عن مسار انتخابي يتوفر على قدر كبير من معايير النزاهة والشفافية والمصداقية .

- ان العلاقة بين الانتخابات والانتقال الديمقراطي، تتجلى من خلال ما الارتباط الوثيق بينهما فاحتكام المسار الانتخابي لمعايير الشفافية والنزاهة والمصداقية، يمهد الطريق امام انتقال ديمقراطي حقيقي بعديا عن اسباب الارتباك والتوتر، ويؤشر تحقيق التحول السياسي في اي مجتمع من نظام سياسي مغلق الى نظام منفتح على التعددية السياسية وقبوله التداول على السلطة على عن هذا الوضع الجديد مبني على انتخابات حقيقية، وفي حال فشل الانتخابات، فان ذلك يعرقل مسار الانتقال الديمقرطي.

الهوامش:

[1] القرآن الكريم ، الاية 251، سورة البقرة .

[2] عبد المؤمن عبد الوهاب، النظام الانتخابي في التجربة الدستورية في الجزائر. دار الالمعية ،ط1، 2011،ص7

[3] ابتسام القرام ،المصطلحات القانونية في التشريع الجزائري ،قصر الكتاب ،الجزائر ،2008،ص.114.

[4] احمد عطية الله ، القاموس السياسي ،الطبعة الاولى ،دار النهضة العربية ،القاهرة ،1968،ص 129 .

[5] اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي ، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية - عربي ،انجليزي ، مصر ، ص 59.

[6] فيليب برو، علم الاجتماع السياسي ،ترجمة عرب صاصيلا ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ،بيروت ،1998،ص 306

[7] نبيل دريس ،الديمقراطية التشاركية مقاربات في المشاركة السياسية ،الطبعة الاولى ،مركز الكتاب الاكاديمي ،عمان ،2017،ص 112.

[8] زهيرة بن علي ، اطروحة دكتوراه، دور النظام الانتخابي في اصلاح النظم السياسية _دراسة مقارنة ،جامعة تلمسان،2015/2014،ص 23.

[9] سعد مظلوم العبدلي ، الانتخابات ضمانات حريتها ونزاهتها دراسة مقارنة ،دار دجلة ،الطبعة الاولى ،عمان،2009 ، ص 27.

[10] عبد الحسين شعبان ، الثقافة الانتخابية والمعايير الدولية ،في كتاب النزاهة في الانتخابات البرلمانية،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،2009،ص 91.

[11] نبيل ادريس ، الديمقراطية التشاركية - مقاربات في المشاركة السياسية ،مركز الكتاب الاكاديمي ، ط1 ،الاردن 2017 ، ص112،ص113.

[12] عبد النور ناجي ،المدخل إلى علم السياسة ،دار العلوم للنشر والتوزيع ،الجزائر ، ص 184.

[13]عزوز غربي ،الانتخابات ورهان التغيير السياسي في الجزائر،مقال ، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ،العدد 16،تاريخ النشر 2020/01/16، ص 35، ص 54 .

[14] دريس نبيل ، مرجع سابق ، ص113.

[15] عبدو سعد ،واخرون، النظم الانتخابية ، الطبعة الاولى ، مركز بيروت والمعلومات ، بيروت ، 2005، ص،163.

[16] شريف حسن البوشي ،الانتقال الديمقراطي:الاسس والآليات،المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية،2019،ص5.

[17] عزيزة المدني ،قراءة في كتاب ،مسالة الديمقراطية في الوطن العربي ، خليفة الكواري واخرون ، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت سنة 2002 ،ص5.

[18] انظر: https://political-encyclopedia.org ،الإنتقال الديمقراطي. -Democratic Transitio -

[19] شريف حسن البوشي ، المرجع السابق ،ص 7 .

[20] انظر مقال ، امحمد الداسر، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي ، اطلع على المقال يوم 2019/08/20.

[21] ايمان احمد ، المرجع السابق ، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية ، ص.،5.

[22] حسنين توفيق ابراهيم ،المرجع السابق ،ص 1

[23] علي الدين هلال، الانتقال الى الديمقراطية ماذا يستفيد العرب من تجارب الاخرين ،الكويت،2019، ص 87،ص88.

[24] شريف حسن البوشي، نفس المرجع، ص 6 ، ص 7 .

[25] - انظر ، محمد العياري ، الانتقال الديمقراطي : في فهم محفزاته والبحث في سبل إدارته ،01/11/ 2021.اطلع عليه يوم 2021/05/05

[26] برنامج الامم المتحدة الانمائي ،مسارات التحول الديمقراطي ،2011،ص 7.

[27] عبد العظيم محمود حنفي ، استراتيجيات الانتقال الديمقراطي ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، 2011،ص،1.

[28] علي الدين هلال، الانتقال الى الديمقراطية ماذا يستفيد العرب من تجارب الاخرين،مرجع سابق ، ص 87،ص88.

[29] فؤاد اعلون ،الانتخابات والانتقال الديمقراطي في الدول المغاربية :المغرب ،الجزائر ، وتونس نموذجا، رواق عربي ، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان ، يوم 2021/05/17،ص 29،تاريخ الاطلاع يوم 2022/07/20.

[30] فؤاد علوان ، المرجع السابق ،ص 30.

[31] غربي عزوز ،المرجع السابق، ص 50.

[32] فؤاد علوان ،المرجع السابق ،ص-ص،31- 35.